على ضرورة ادانة قرار مجلس الامن . وكان ابرز الذين تحدثوا في هذا المجال : ابو اياد ، نايف حواتمه ، محمد اليازغي ، ممثل القوات الشعبية في المغرب .

اما في اللجنة السياسية فكان هنالك اتجاهان : اولهما : يريد ان يدين قرار مجلس الامن صراحة، ويستهدف ادانة تحركات الرجعية العربية المتآمرة مع الامبريالية والصهيونية ، والثاني يريد عدم ذكر قرار مجلس الامن وعدم الاشارة الى النشاطات الرجعية العربية المتآمرة مع الامبريالية ، والموافقة على البرنامج السياسي كما قدمته اللجنة التحضيرية .

وكان اهم ما دار من نقاش في اللجنة التنظيمية هو النقاش الذي دار حول قضية اساسية واحدة: وهي توسيع التمثيل في اطار المؤسسات القيادية للجبهة . ولقد كان مشروع اللائحة الداخلية المقدم من اللجنة التحضيرية يحدد عدد اعضاء اللجنة التنفيذية بخمسة عشر عضوا ، وعدد اعضاء الامانة العامة بخمسة . وقد استبدلت اللائحة الداخلية التي اقرها المؤتمر اللجنة التنفيذية بمجلس عام يضم ممثلا واحدا عن كل حركة مشاركة . كما استبدلت الامانة العامة المؤلفة من خمسة اعضاء بأمانة عامة تبلغ نحو واحد وعشرين عضوا .

ولقد كان النقاش السياسي في اللجنة السياسية يتركز على النقاط التالية : (أ) قرار مجلس الامن وخطورته وضرورة ادانته في البرنامج . (ب) دور الرجعية في محاربة الحركة الوطنية العربية عموما ، والحركة الوطنية في الجزيرة والخليج خصوصا . (ج) ادانة اساليب القمع الدموية التي لجأ اليها نظام الحكم في السودان . (د) الاشارة الى الدور التآمري والعدواني الذي تلعبه ايران في الخليج العربي . (هـ) اعتبار قضية العرب في فلسطين القضية الاساسية او ساحة اساسية ومتقدمة . وانتصرت وجهة النظر هذه، بعد نقاشات طويلة . وادخلت تعديلات على نصوص مشروع البرنامج تشمل هذه النقاط روحا لا نصا . ففيما يتعلق بقرار مجلس الامن تجاهل مشروع البرنامج هذه القضية نصا ، وان كانت روح مشروع البرنامج ضد التصفية عموما ، ولكن البرنامج السياسي الذي اقره المؤتمر نص على ما يلي في باب اهداف الجبهة :

« ١ ــ مقاومة كل المشاريع التصفوية التي تقوم على تكريس الكيان الصهيوني والاعتراف بدولة اسرائيل ضمن ما يسمى الحدود الآمنة وتحول القضية الفلسطينية من قضية تحرير قومية الى قضية لاجئين ، وتجعل من تجريد الشعب الفلسطيني من السلاح وتصفية حركته الوطنية ثمنا لمختلف التسويات والحلول الكلية والجزئية المطروحة لقضية الاراضي العربية المحتلة خلال عدوان حزيران ١٩٦٧ ... » . وهذا النص لا يرفض قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ فقط ، بل يرفض اية تسوية تحت اي اسم كانت . ومع ذلك فان مشروع البرنامج لا يشير الى القرار بالاسم .

وفيما يتعلق بدور الرجعية تضمن البرنامج المقر الاضافة التالية : « ١٢ ــ التصدي بحزم للقوى الامبريالية والرجعية في شبه الجزيرة العربية والخليج العربي التي تشكل كتلة اخرى معادية للثورة العربية عن طريق القواعد العسكرية الاجنبية ونهب الثورة النفطية وفتح الباب واسعا امام التغلغل الصهيوني المباشر وغير المباشر والتفريط بالسيادة العربية على جزر واراضي المنطقة ومحاصرة حركة الجماهير الوطنية والديمقراطية والانظمة التقدمية بقوة السلاح » (ص ٤) . وواضح في هذه الفقرة من المقصود ، ولكن دون التعرض بالاسم .

اما موضوع التصفية الدموية في السودان فقد وردت في الفقرة ١٣ من الاهداف في البرنامج المقر وتقول هذه الفقرة : « مقاومة كل اشكال القمع الموجهة الى الحركة الشعبية في الوطن العربي والتأكيد على الحريات الديمقراطية للجماهير العربية في التعبير عن ارادتها الوطنية المستقلة في التحرير الشامل ، وعلى الحقوق الديمقراطية للتنظيمات السياسية والنقابية » .

وفيما يتعلق باعتبار القضية الفلسطينية ساحة اساسية او الساحة الاساسية اكتفى البرنامج المقر بالقالي : « كما تشكل قضية الشعب الفلسطيني بكفاحه المسلح ، ساحة اساسية ومتقدمة من ساحات الصدام بين حركة التحرر العربي وقوى الامبريالية والصهيونية والرجعية ». وهذه الصيغة التي جرى التوصل اليها بعد نقاش كانت نتيجة الصراع بين مفهومين : الاول يرى ان التناقض العدائي بين الامة العربية من جهة ودولة الاحتلال الصهيوني بكل ما تمثله من احتلال استيطاني وارتباط عضوي بالامبريالية هو التناقض